الخليج، وعلى الرغم من انه يمكن الاجتهاد بأن هذه القوة الخارجية قد تكون «مباشرة» بمثل ما يمكن ان تكون «غير مباشرة»، فقد كان لا بد من سد الثغرات في هذا المبدأ، حتى يمكن توسيع مداه، وتنويع الذرائع لكي تستخدم الولايات المتحدة قوتها المسلحة. ولهذا، فقد تتالت التفسيرات والاضافات والتعديلات، سواء من ادارة كارتر، أو ادارة ريغان من بعدها، حتى أصبح المبدأ شاملاً مفهوم الحفاظ على الوضع القائم، وأي عدوان تقوم به قوة اقليمية ضد دولة من دول شرق الجزيرة، وأي عمل ضد حقول النفط ومنشآته، وأعمال الارهاب، والتمرد، والثورة من داخل دولة منتجة للنفط[٣٧]. ويعود الى الادارة الاميركية ان تقوّم هذه الذرائع والمتغيرات والاعمال، بما يوافق مصلحتها، وتتخذ حيالها التدابير المناسبة.

في مواجهة هذه الاستراتيجية، نادت دول الخليج بتحييد منطقة الخليج، وابقائها بعيدة من ساحة الصراع الدولي، وتبنّت مبدأ «الامن الخليجي الذاتي»، وكانت تجاه خيارين: الانضمام الى مبدأ كارتر، أو الابتعاد من سياسة الاستقطاب وتنويع الخيارات.

ولقد ذهبت هذه الدول الى الخيار الثاني، ورفضت، من حيث المبدأ، الوجود العسكري الاميركي، أو منحه التسهيلات والقواعد. ولكنها، في الوقت عينه، كانت مقتنعة بأن الولايات المتحدة هي الضامن لاستقرار شرق الجزيرة. وهي تريد منها أن تكون في موقع القوة الفاعلة، وبخاصة حين يحتاج الامر الى ذلك. ولقد جاءت الحرب العراقية ـ الايرانية لتزيل هذا التناقض، ولتكون السبب المباشر في ظهور الوجود العسكري الاميركي في شرق الجزيرة، وتقديم التسهيلات اليه.

فاذا انتقلنا، بعد ادارة كارتر، الى ادارة ريغان، لوجدنا ان الادارة الجديدة تتميز عن الادارات السابقة، اضافة الى تبنيها مبدأ كارتر بتعديلاته وتفسيراته المزادة عليه، بالتركيز على مساعدة المنظمات التي تقاتل ضد الانظمة الماركسية في دول العالم الثالث. وعلى الرغم من ان الرئيس ريغان لم يقترن اسمه بمبدأ خاص به، فقد عرفت سياساته هذه، وبخاصة معاداة الانظمة الماركسية ومساعدة المنظمات المعادية لها، بـ «مبدأ ريغان»[٣٨].

لقد تبنّت ادارة ريغان ـ كما ذكرنا ـ مبدأ كارتر، على انه اساس الاستراتيجية التي تضمن المصالح الاميركية في الجزيرة. واذا كان المبدأ تعرض لبعض النقد والتجريح من بعض اعضاء فريق ريغان، فقد كان هذا النقد والتجريح موجهين الى سياسة كارتر التطبيقية، وليس الى المبدأ ذاته. ويعني هذا ان الاختلاف بين الادارتين يتجسد في التنفيذ، وتنويع الوسائل، ويذهب، في الوقت عينه، الى الاغراق في التطرف. فقد ذهبت استراتيجية ريغان الى تعزيز الوجود العسكري الاميركي في الجزيرة ليكون دائماً وثابتاً، وبخاصة ان الحرب العراقية ـ الايرانية، بتطوراتها المتتابعة، وعلى الاخص في مجال حماية ناقلات النفط وحرية الحركة في مضيق هرمز، قد عززت التوجه الاميركي، اذ اعطته الذريعة والمبرر في الوجود والترسخ والتوسع. وبذلك، لم يعد هذا الوجود طارئاً مرتبطاً بنشوء «الازمات»، بمثل انه لم يعد مرتبطاً بنقل القوات الاميركية من قواعدها في الولايات المتحدة، أو أوروبا، أو غيرهما من الموقع الى مرافىء ومطارات البلدان التي تمنح قوات الانتشار السريع بعض التسهيلات. والمطلوب ـ حسب تعبير الرئيس ريغان ـ هو «الوجود» حتى لا «تتقطع امدادات النفط». وهو ما بحثه الرئيس ريغان مع «حلفائه الاوروبيين» ليشاركوه هذا الوجود، ذلك لأنهم، «اكثر اعتماداً على (النفط) منا نحن»[٣٩]. وقد خلصت التطورات المتتابعة في الحرب العراقية ـ الايرانية الى تحقيق جزء من مسعى الرئيس الاميركي، حين تحركت قوات بحرية فرنسية، وبريطانية، لتكون مع القوات